

•• الفصل الأول

الإطار المنهجي

- مُشكلة البحث.
- أهداف البحث
- أهمية البحث
- حدود البحث
- الإجراء المنهجي للبحث
- مُصطلحات البحث
- الإطار الفكري للموضوع

مُشكلة البحث :

يواجه العاملون في ميدان تنظيم المعلومات واسترجاعها مشكلات تقليدية معروفة في توحيد مداخل أسماء المؤلفين ، وأسماء الأعلام المستخدمة نقاط وصول في الفهارس والكشافات التقليدية والآلية . وقد شغلت قضية استرجاع المعلومات خبراء علوم المكتبات لسنوات عديدة ، وذلك بتطوير أساليب البحث الموضوعي وأدواته ، وقياس فاعلية أداء الاسترجاع من حيث التحكم والاستدعاء في الوصول إلى المعلومات المناسبة في الوقت المناسب.

وقد أسهمت الدراسات والمواصفات العربية بتطوير طرق البحث والاسترجاع في مختلف نقاط الإتاحة أو الوصول إلى المعلومات والنصوص المختزنة في قواعد البيانات، سواء كانت المداخل من المفاهيم أو من الأسماء. وبخلاف الأسماء العربية الثابتة في الرسم ، نجد الأسماء الأجنبية المعربة تختلف أحيانًا اختلافاً كبيراً ودرجات متفاوتة ما بين الاختلاف بحرف واحد إلى عدة حروف في الاسم المفرد للعلم الأجنبي. وقد تصل درجات التفاوت في كتابة الاسم الأجنبي إلى ثلاث صيغ مختلفة أو أكثر للاسم حسب أصل الترجمة ، سواء كان الاختلاف في الحرف الأول أو كانت الحروف المختلفة في وسط الاسم .

وفي المجال العلمي والثقافي باللغة العربية نتعامل مع كم هائل من الأسماء الأجنبية حتى إن أية صحيفة أو مجلة متخصصة قد لا تخلو من الأسماء الأجنبية المتفاوتة في الدلالة والأهمية ، وربما يصادف القارئ أو الباحث عشرات الأسماء الأجنبية في بحث أو مقالة واحدة . هذا علاوة على قواعد البيانات الببليوجرافية وقواعد المعلومات للنصوص

الفصل الأول

الكاملة الداخلية وفي شبكة الإنترنت العالمية التي تحوي مئات الألوف أو ملايين الأسماء الأجنبية المكتوبة بأحرف عربية .

وتبرز المشكلة في الحقول العلمية حين يعتمد المؤلفون والمترجمون إلى كتابة الأسماء الأجنبية بالحروف العربية دون ذكر مقابلاتها بالحروف اللاتينية مما يعقد سبل الاتصال المعلوماتي أمام الباحث الذي يرغب في التتبع البليوجرافي والرجوع إلى أعمال المؤلفين بلغاتها الأصلية . وهذا الأمر قد لا يكون مستغرباً في ثنايا النصوص والمقالات العربية أو المترجمة لمن لا يجيد قراءة غير العربية ؛ بل المستغرب من الناحية المنهجية والتوثيقية أن يعتمد بعض المترجمين العرب إلى تعريب أسماء المؤلفين في مداخل الاستشهادات المرجعية نهاية مؤلفاتهم أو مترجماتهم ، مع الإبقاء على العناوين بلغاتها الأصلية . وقد أحصيت في هوامش أحد كتب السلاسل العربية المترجمة (٤٨٧) مرجعاً ، معظمها مقالات موزعة على عدة فصول لم يذكر المترجم فيها أسماء المؤلفين باللغة الإنجليزية إطلاقاً ، وهي اللغة الأصلية للكتاب المترجم . وقد يتساءل الباحث عن الفائدة المرجوة من استخدام الاستشهادات المرجعية التي اكتظ بها الكتاب إذا لم يذكر أسماء مؤلفي المراجع بلغتها الأصلية حتى يمكن الاستدلال على الأعمال الفكرية للمؤلفين من خلال أسمائهم بالحروف اللاتينية لمن أراد من الباحثين .

وليس الاستطراد هنا من أجل نقد منهج البحث والترجمة؛ بل لإيضاح أبعاد مشكلة كتابة الأسماء الأجنبية بالحروف اللاتينية، فالمسألة تتعلق بجدوى تعريب مئات الأسماء- إذا لم تكن صيغ الأسماء موحدة- .

وعلى المستوى البليوجرافي ، نجد أن بعض المترجمين العرب لا يلتزمون بقواعد

الفصل الأول

ثابتة أو موحدة في كتابة أسماء المؤلفين ضمن بيانات المسؤولية في صفحة العنوان أو تدوين البيانات الأساسية للأعمال المترجمة بلغاتها الأصلية خلف صفحة العنوان أو في مقدمة الكتاب . كما قد يعتمد بعض المترجمين إلى اختصار الأسماء الأجنبية بطرق مختلفة؛ بل قد يقوم المترجم نفسه باستخدام صيغ متفاوتة لكتابة أسماء الأعلام والمؤلفين، سواء كان ذلك في مصدر واحد أو مصادر متفرقة . وفي بعض حالات النشر التجاري نجد أن المترجمين لا يكلفون أنفسهم عناء التحقيق الببليوجرافي للاستفادة ممن سبقهم في ترجمة أعمال تحمل أسماء المؤلفين المرغوب بترجمة أعمالهم .

ويرجع الخلل في كتابة الأسماء الأجنبية بحروف عربية لأسباب عدة ، وبعض هذه الأسباب لها ما يبررها من الناحية اللغوية ، منها : نقص المواصفات اللغوية، والافتقار إلى المراجع الاستنادية، وهناك أسباب أخرى فردية ، مثل : ضعف قدرات المترجمين ، أو الدوافع التجارية لإنجاز الأعمال المترجمة بسرعة، ودون تحكيم وتقييم من النواحي التوثيقية . ولهذا كثيراً ما صدرت ترجمات مزدوجة أو متعددة لبعض الأعمال الرائجة فتنتشر في اللغة العربية بطبعات مختلفة من حيث صياغة العناوين وكتابة أسماء المؤلفين، مما يؤدي إلى مشكلات توثيقية وثقافية متشعبة.

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى دراسة مشكلات توثيق الكتب والمعلومات المترجمة إلى اللغة العربية ، وذلك من خلال تشخيص بعض حالات الاضطراب في الترجمة والتعريب فيما يخص كتابة الأسماء الأجنبية بالحروف العربية والترجمات المتعددة ، ثم بيان أثر ذلك على الاسترجاع في المكتبات، وعلى الضبط الببليوجرافي للترجمات عمومًا.

أما الأهداف الخاصة بهذا البحث فتم تحديدها بما يلي :

١- استعراض أبرز المشكلات اللغوية لكتابة الأسماء المعربة، وبيان أساليب معالجتها

من النواحي التوثيقية حسب قواعد الفهرسة المقتنة .

٢- حصر نماذج لبعض الأسماء المُعربة بالاعتماد على عينة من أسماء المؤلفين

المشهورين في الحقول الأدبية والإبداعية ، مع عرض بعض حالات التفاوت التي

تقع في صيغ كتابة الأسماء الأجنبية .

٣- سرد بعض حالات الترجمات المتعددة لبعض الكتب ودراسة مشكلات توثيق

العناوين المُترجمة واسترجاعها .

٤- تقديم بعض الاقتراحات الفنية لتوثيق الترجمات وتطوير أساليب الضبط الاستنادي

للأسماء الأجنبية المُعربة ، مع مناقشة بعض الحلول التي تستهدف تسهيل

استرجاع الكتب والمعلومات المترجمة لمختلف الأغراض العلمية والأدبية .

ولعل الفائدة المرجوة من طرح مشكلة البحث هو في إلقاء الضوء مع شيء من

التشريح على بعض مشكلات توثيق المترجمات، وإثارة الأسئلة حول تأثيرها على أعمال

الترجمة والتعريب ، وعلى استرجاع المعلومات في بيئة متعددة اللغات تؤثر في الثقافة

العربية، مما قد يحفز الباحثين واختصاصيي المعلومات، كل في مجاله لبحث القضية بحثًا

موسعًا وجهود مؤسسية.

أهمية البحث :

يكاد البحث باستخدام أسماء الأشخاص يكون من أهم عناصر البحث عن

المعلومات المتخصصة والوصول إليها ، سواء كانت المعلومات المطلوبة اسم مؤلف أو

كانت بيانات شخصية عن السيرة الذاتية، أو كانت المعلومات المرتبطة بالأسماء

الفصل الأول

معلومات أو مفاهيم تتعلق بالتخصصات العلمية والمهنية واهتمامات الأشخاص وما نشر لهم أو حولهم من معلومات باللغة العربية وغيرها من اللغات. وقد اكتسب المدخل الاسمي أهمية مؤثرة مع التوسع في استخدام الإنترنت للبحوث العامة والمتخصصة ومع استخدام الشبكات الداخلية في إدارة مختلف الشؤون الحياتية التي تعتمد على تخزين الأسماء والبيانات الشخصية واسترجاعها، مثل : سجلات البنوك والمستشفيات وأنظمة الخدمات السفرية والسياحية والجوازات .. وغير ذلك من الخدمات المدنية والأمنية .

وقد عالج المؤثرون مسألة توحيد مداخل الأسماء العربية القديمة والحديثة ضمن قواعد الفهرسة والأدوات الاستنادية منذ أمد ؛ إلا أن دراسة موضوع تفاوت الأسماء الأجنبية المكتوبة بالحروف العربية لم يحظ بعناية كافية من المتخصصين بعلم المكتبات والمعلومات ، سواء من حيث التقنيات القياسية الوافية، أو من حيث الدراسات التطبيقية المتعمقة لمداخل الأسماء الأجنبية . وهذه الدراسة قد تكون أول دراسة أو من الدراسات القليلة التي تعالج وصفاً وتحليلاً مشكلة تفاوت كتابة الأسماء الأجنبية من حيث التوثيق والاسترجاع باللغة العربية .

وقد تم اختيار الأسماء المشتهرة في حقول الآداب بمفهومها الواسع لتكون مجالاً لتطبيق هذه الدراسة لأن الآداب من أوسع المعارف انتشاراً، وهي تشكل الكم الأكبر من حركة الترجمة والتعريب، وذلك ما يجعلها عرضة للتفاوت في كتابة الأسماء وفي كثرة الترجمات المتعددة التي تؤثر على التوثيق والاسترجاع . وتأتي أهمية حصر الترجمات المتعددة من كونها تُمهّد السُّبل أمام الباحثين والمؤثّقين، وكذلك المترجمين الذين يرغبون في الاطلاع على الترجمات المتعددة لعمل من الأعمال الفكرية لأغراض الدراسة

والمقارنة .

ومع أن دراسة مشكلة تفاوت كتابة الأسماء المُعربة تنصب على المؤلفين في الحقول الأدبية والإبداعية؛ إلا أن تحليل المشكلة ومعالجتها من النواحي التوثيقية ينطبقان على جميع الأسماء الأجنبية في حقول المعرفة كلها، وفي المجالات العملية لتوثيق الأسماء واسترجاعها .

وتكمن أهمية البحث بطرحه قضية عويصة ومتعددة الجوانب ، وذلك من خلال محاولة الإسهام في معالجة بعض مشكلات الترجمة والتعريب من منظور توثيقي، يمثل حلقة الوصل بين إنتاج المترجمين وبثه للمستفيدين على نطاق واسع خصوصاً ونحن نعيش في بيئة معلوماتية متعددة اللغات . ولا يخلو البحث من قواسم مشتركة للاستفادة المتبادلة بين علوم اللغة وعلوم التوثيق من أجل تطوير لغة موحدة في التعامل مع الأسماء الأجنبية بهدف تسهيل استرجاع المعلومات المترجمة وإغناء البحوث حول الترجمة والتعريب وتعزيز فرص الضبط الببليوجرافي للمترجمات باللغة العربية .

حدود البحث :

إن الخوض في غمار توثيق الترجمة والتعريب يُحيط به صعوبات جمة بسبب اتساع الموضوع، وعمقه المكاني والزمني، في محيط الثقافة العربية التي تفتقر إلى الضبط الببليوجرافي المحكم والمتواصل للأعمال المترجمة على المستوى الوطني والقومي؛ غير أن هذا البحث يُركز على دراسة مشكلات تفاوت كتابة الأسماء الأجنبية بالحروف العربية، ثم عرض بعض أسماء المؤلفين الذين ترجمت أعمالهم بانتقاء مجموعة من أبرز المؤلفين من الأدباء والمفكرين الذين يتم العثور على توثيق أعمالهم المترجمة في المصادر العربية المتاحة .

ونظراً لكثرة المؤلفين الذين لهم مؤلفات مترجمة ، فسيتم التركيز على أشهر

الفصل الأول

المؤلفين والأدباء ممن لهم كتب عربية كثيرة ، وممن تتردد أسماؤهم بكثرة في مجال الدراسات الأدبية والحقول الإنسانية على وجه العموم . وهناك الكثير من الأعلام الأجنبية المشهورة في الآداب ممن استقرت صيغ أسمائهم بالعربية، ومع ذلك سيتم حصر بعضهم في حالة وجود أدنى تفاوت في طريقة كتابة بعض أجزاء الاسم أو في حالات وجود ترجمات متعددة .

وتوثيق الترجمات المتعددة لا يهدف إلى حصرها كلها ، فذلك مستحيل؛ فهناك الكثير من المؤلفين المشهورين الذين تعددت ترجمات أعمالهم كلها أو معظمها مرات كثيرة ، وإنما تكفي الإشارة إلى عينات من الترجمات المتعددة لتحقيق أهداف البحث.

ولسائل أن يسأل: ما علاقة تفاوت كتابة الأسماء الأجنبية بالترجمات المتعددة؟ وأقول: إنه ليس بين الموضوعين علاقة سببية قوية ، ولا علاقة لغوية مباشرة؛ بل نحن أمام مشكلة توثيقية مزدوجة أو ذات وجهين، كل وجه يحتاج إلى معالجة من أجل تسهيل استرجاع المعلومات التي تُترجم ، سواء كان موضوع الترجمة والتعريب هو الأسماء أو المفاهيم الموضوعية الأخرى المرتبة بصيغة العنوان .

ونظراً لتشعب مشكلة البحث ؛ فسيقصر الباحث على تناول جوانب وثيقة الصلة بأهداف البحث ، ويشير إشارات عابرة إلى بعض الجوانب اللغوية ، وبعض قضايا الترجمة والتعريب التي لها ارتباط مباشر بالتوثيق واسترجاع المعلومات . والبحث ليس معنياً بدراسة قواعد كتابة الأسماء الأجنبية أو نقدها من الناحية اللغوية بقدر اهتمامه باستعراض بعض التهجئات المتفاوتة لكتابة الأسماء الأجنبية ، وأثر ذلك على الاسترجاع ، مع مناقشة بعض الحلول التي يستخدمها الموثقون لعلاج مشكلات الترجمة والتعريب .

الإجراء المنهجي للبحث :

يقوم المنهج المتبع في تطوير البحث على سلسلة إجرائية من أعمال التقصي والتحقيق؛ ويشمل ذلك تتبع المصادر الببليوجرافية المتخصصة والعامة، ثم البحث عن الأعمال المترجمة، وتدوين أسماء المؤلفين المشهورين في حقول الآداب، وحصص بعض أعمالهم ذات الصلة بتحقيق أهداف البحث. ويدخل ضمن عملية التوثيق تدوين البيانات الببليوجرافية للترجمات، وكشف الفروق اللغوية لأسماء المؤلفين وعناوين الكتب والمقارنة بينها، ثم صب المعلومات المتحصلة في مسرد أو قالب موحد.

ويتم في إطار حصص المؤلفين والترجمات المتعددة تدوين اسم المؤلف باللغتين العربية وبالحروف اللاتينية، مع تحديد تاريخ الميلاد والوفاة، والتعريف به بإيجاز، وتدوين مفارقات اسمه المعرب، وذلك بسرد الصيغ المتفاوتة للاسم كما وردت في بيانات المسئولية أو في مداخل الفهارس التي تم رصدها في المصادر المختلفة ، ثم توثيق الترجمات المزدوجة أو المتعددة لأعمال المؤلفين إن وجدت. أما إذا كان المؤلف من الأدباء المشهورين الذين تتعدد ترجمات كتبهم كلها أو معظمها ، فيُشار إلى بعض العناوين المشهورة أو ذكر أسماء المترجمين الذين ساهموا في ترجمة الأعمال الكاملة للمؤلف أو بعض أعماله . ويستدعي الحصر في حالات كثيرة الرجوع إلى مراجع التراجم الأجنبية أو فهارس المكتبات الكبرى مثل مكتبة الكونجرس لأغراض استكمال الاسم أو تدقيقه بالحروف اللاتينية .

ويتضمن مسرد المؤلفين والترجمات المتعددة، وهو الجزء الأخير من البحث، مجموعة مختارة من المؤلفين الذين ترجمت أعمالهم بكثرة، وأغلبهم من حملة الجوائز العالمية، مثل جائزة نوبل في الآداب، أو من الكتاب الكلاسيكيين، مع بيان أدنى تفاوت

الفصل الأول

في كتابة أسمائهم؛ إلى جانب حصر بعض الترجمات المتعددة في وصف بيبليوجرافي يُميز بين ترجمة وأخرى حسب توافر البيانات عنها بما يشمل عناوين الكتب وأسماء المترجمين أو الناشرين، وسنة النشر .

ويستند التوثيق إلى عدد من المصادر والأدوات البيبليوجرافية المطبوعة والآلية، فالمصادر تشمل الكتب المترجمة ذاتها التي تم الاطلاع عليها مباشرة في المكتبات ، وكذلك أدلة الناشرين وما يلتقطه الباحث من المقالات المتنوعة بما يكفي لتمكين الباحث من التسجيل الأولي لأعمال الترجمات ، ثم مراجعتها والتحقق منها في مصادر أخرى ، كما يشمل ذلك مراجع التراجم الأجنبية التي لجأ إليها الباحث للتأكد من صحة معلومة تخص الاسم أو عناوين الكتب المترجمة .

أما الأدوات البيبليوجرافية ، فهي الفهارس أو الأدلة التي لازمت العمل واستند إليها الباحث في الحصر والتوثيق، وهي تشمل التالي :

١- الثبت البيبليوجرافي للأعمال المترجمة ١٩٥٦- ١٩٦٧م / إعداد لجنة بإشراف

بدر الديب، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢م؛ وهو المصدر

المعمول به في توثيق معظم الترجمات المبكرة للأعمال الفكرية في الثقافة

الأجنبية مما صدر في مصر خلال الفترة المحصورة .

٢- الثبت البيبليوجرافي للأعمال المترجمة (١٩٦٨- ١٩٧٣م). القاهرة: دار الكتب

والوثائق القومية. مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٩٨م. وهو يستكمل

العمل السابق؛ إلا أنه دونه في مستوى التوثيق .

٣- الخطيب، حسام / حركة الترجمة الفلسطينية. بيروت: المؤسسة العربية

للدراستات والنشر ، ١٩٩٥م، وهو دراسة لحركة الترجمة ونشاطها منذ بداية

الفصل الأول

عصر النهضة حتى أواخر القرن العشرين . ويضم الكتاب ثبناً مرتباً زمنياً لما ترجمه الفلسطينيون من الكتب العامة والمتخصصة خلال الأعوام (١٨٩٨-١٩٨٥م) ونُشرت في أماكن مُختلفة.

٤- الفهرس الآلي المباشر لمكتبة الملك فهد الوطنية WWW.KFNL.GOV.SA/IPAC

ويضم آلاف المترجمات عن الكتب القديمة والحديثة مع فهرس استنادي.
٥- مكتبة الأسد، دمشق/ دليل معرض الكتاب الثامن عشر: آداب اللغات الأخرى، وهو قائمة تضم مئات العناوين المُترجمة متاحة على شبكة الإنترنت.

٦- مكتبة النيل والفرات WWW.NEELWAFURAT.COM . يركز هذا الموقع على الإصدارات الحديثة في الدول العربية خصوصاً في لبنان وسوريا.

٧- مُحرك البحث (أَيْن WWW.AYNA.COM) ، وهو مُحرك عربي يمكن من البحث في الموقع السابق وغيره من النصوص المتنوعة .

٨- مُحرك جوجل WWW.GOOGLE.COM . مُحرك بحث مُتعدد اللغات وقوي في الاسترجاع ، ويمكن الباحث من الوصول إلى معلومات هائلة في سياق نصوص متنوعة، سواء كان لها صلة مباشرة بالموضوع أم لا. واستخدمه الباحث باللغة العربية لأغراض معلوماتية وثائقية مُتعددة، منها: تجريب خطط البحث عن الأسماء الأجنبية في صيغ مختلفة أو تتبع تراجم المؤلفين ومعرفة السير الذاتية .

٩ - أدلة الناشرين : مراجعة عشرات النشرات من القوائم وأدلة الناشرين

المطبوعة لكبار الناشرين العرب .

مُصطلحات البحث :

تُعد معظم المصطلحات الواردة من المفردات الواضحة والمستقرة لدى المتخصصين ، غير أن منهجية البحث تستدعي التعريفات التالية :

١- الإحالة :

إرشاد الباحث إلى المداخل أو الصيغة التي ينبغي استخدامها أثناء استرجاع المعلومات ، وذلك باستخدام عبارة "انظر" أو "انظر أيضاً" ، أو ما يماثل هاتين الصيغتين من كلمات إرشادية مستخدمة في نظم استرجاع المعلومات .

٢- الاسترجاع :

يعني عملية البحث عن المعلومات ، سواء تم الوصول إلى نتائج إيجابية مرضية أم كانت النتائج سلبية بتعذر الوصول إلى المعلومات أو عدم العثور عليها بتاتاً .

٣- الإسناد :

يعني توحيد مداخل أسماء المؤلفين والأعلام في فهارس المكتبات باعتماد صيغة واحدة مفضلة عند تعدد صيغ كتابة الاسم وأشكالها. والقائمة الاستنادية مسرد ألفبائي لأسماء المؤلفين بالصيغ المقننة والمعتمدة مع الصيغ المتفاوتة التي يحال منها أثناء الاسترجاع .

٤- الأسماء الأجنبية :

هي الأسماء غير العربية، وبالذات الأسماء ذات الأصول اللاتينية المكتوبة بحروف عربية، كما يشمل ذلك الأسماء الأجنبية الأخرى غير اللاتينية التي تدخل اللغة العربية

الفصل الأول

عن طريق الترجمة من اللغات الأوربية الحديثة وأسماء الأعلام التي تشمل الأفراد من الأشخاص المؤلفين.

٥- الترجمة والتعريب :

تعني الترجمة نقل المعنى من لغة إلى أخرى ، واللغة المنقول إليها هي العربية .
أما التعريب فهو نقل الكلمة الأجنبية بدلالاتها ونطقها بصيغ عربية أو معربة .

٦- التوثيق :

يعني هذا المصطلح مجمل العمليات الفنية في علوم المكتبات بما يشمل الفهرسة والتكشيف والبيبلوجرافيا . والمفهرس هو الذي يعنى بوصف الكتب التي تخص مكتبة معينة وتدوين بياناتها الوصفية حسب القواعد المعيارية المسبقة ، مثل : قواعد الفهرس الأنجلو-أمريكية المستخدمة على نطاق عالمي . والموثق أشمل دلالة من المفهرس؛ إذ يقصد به المحقق البيبلوجرافي والخبير بمشكلات توثيق الكتب وغيرها من أوعية المعلومات، سواء كان عمله في مجال المكتبات أو في البيبلوجرافيا أو التكشيف. والبيبلوجرافيا تعني علم وصف الكتب، كما تعني قوائم الكتب والمراجع . أما التكشيف فيعنى بوصف المحتوى الموضوعي للمطبوعات.

٧- السجلات البيبلوجرافية :

السجل مجموعة من بيانات الفهرسة أو عناصرها التي تصف الكتاب وتحدد ماهيته، بحيث يسهل تمييزه ضمن مجموعة من السجلات الأخرى التي تشكل قاعدة البيانات. ومن مكونات السجل : عنوان الكتاب ، وبيانات التأليف والمسئولية التي تضم أسماء المؤلفين والمترجمين وغيرهم ممن شارك في تأليف الكتاب وترجمته ، كما يشمل العنوان الموازي وهو العنوان المكتوب بلغتين .

٨ - قائمة التوقف :

توثيق الترجمة والتعريب

الفصل الأول

وهي مسرد من المفردات المستخدمة في اللغة وفي صياغة المداخل، ولكن ليس لها دلالة أو أهمية في استرجاع المعلومات، مثل: حروف الهجاء والضمائر .

٩- المدخل :

هو الكلمة أو الجملة التي تستخدم لتنظيم المعلومات واسترجاعها في الفهارس المتعددة، سواء كان المدخل اسم علم أو موضوعًا أو عنوان عمل فكري مُحدد.

الإطار الفكري للموضوع :

يتشكل الإطار الفكري للموضوع من حقول عدة، عامة ومتخصصة، بعضها متداخل وبعضها الآخر متباعد، منها: علوم اللغة، والترجمة والتعريب، والآداب، والبليوجرافيا والتوثيق، بما يشمل الضبط الاستنادي واسترجاع المعلومات، ولا يدعي الباحث الإحاطة بكل الحقول الوثيقة بهذا البحث؛ إلا أنه يمكن القول إن ما تم الاطلاع عليه كاف لدعم توجه الباحث في تطوير جزئيات البحث وتحديد أهدافه دون تكرار لما سبقه من أعمال تناولت الموضوع .

ففي مجال دراسة الإطار الفكري للموضوع، تتبع الباحث أدبيات الموضوع عبر عدد من المداخل المحتملة لدراسته واستخدمت لذلك عدد من الواصفات المفردة ورؤوس الموضوعات المركبة، ثم البحث الآلي في مداخل العناوين ورؤوس الموضوعات المتوقعة، مثل: (كتابة الأسماء الأجنبية، تعريب الأسماء الأجنبية، ترجمة الكتب، الترجمات، الترجمة والتعريب) .

وفي البداية، تم الاطلاع على المصادر البليوجرافية التالية حول الترجمة

والتعريب:

توثيق الترجمة والتعريب

الفصل الأول

- عارف، محمد محمد/ "الترجمة والتعريب: قائمة وراقية خلال المدة ١٣٣٨-

١٤٠٧هـ / ١٩٠٨ - ١٩٨٧م" مجلة جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية

(ع١٠، جمادى الآخرة، ١٤١٤هـ/ ديسمبر ١٩٩٣م)، ص ٥٠٩-٥٧٤.

- عارف، محمد محمد، الترجمة والتعريب : قائمة ببلوغرافية، عالم الكتب (مج١٠، ع

٢ شوال ١٤٠٩هـ) ص ٢٢٠ - ٢٢٣ .

واتضح صدور مئات الكتب والدراسات عن الترجمة والتعريب، وأقيمت عشرات الندوات، ونشر الكثير من الكتب والمقالات عن أنشطة التعريب في البلاد العربية وعن الخطط القومية والدراسات حول التعريب وتنسيقه في الوطن العربي ، إذ ساهمت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وهيئات التعليم في الدول العربية في معظم الأنشطة المهمة لتطوير جهود الترجمة والتعريب ومحاولة تنظيمها ، وكل تلك المؤتمرات والدراسات عالجت قضايا لغوية ومهنية وإدارية على اعتبار أن الترجمة ضرورة قومية في كل مجالات الحياة، وأن للتعريب دوراً مهماً في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية، ونشر عدد يصعب حصره من البحوث والمقالات المنشورة في الدوريات العامة والمتخصصة في علوم الآداب، كما تصدر مدرسة الملك فهد العليا للترجمة في جامعة عبد الملك السعدي بالمغرب مجلة (ترجمان) وهي متخصصة بقضايا الترجمة تصدر مرتين في العام، وصدر أول عدد منها عام ١٩٩٢م؛ إلا أنه لم يتضح في هذه المكتبة الحافلة وجود بحث مستقل عن كتابة الأسماء الأجنبية بالحروف العربية، ما عدا الأعمال المبكرة التي نشرت في مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة حول قواعد كتابة الأسماء الأعجمية بالحروف العربية، وكذلك الإشارات العرضية أو بعض فصول الكتب التي تناولت مشكلات الترجمة والتعريب واستندت إلى أعمال مجمع اللغة العربية .

الفصل الأول

ومن المفارقات أن هناك من تصدى في كتاب مستقل لموضوع كتابة الأسماء العربية بالحروف اللاتينية ، مما يُعد إسهامًا في جهود مكتبة الكونجرس الأمريكية في تقنين رومنة الأسماء العربية التي تشتد الحاجة إليها في عدد من الدول العربية وهذا الكتاب ألفه (عبد الله القتم ، بعنوان : كتابة الأسماء العربية بالحروف اللاتينية قسم اللغة العربية . كلية الآداب . جامعة الكويت ، ١٩٩٥م).

ويتبع الاستشهادات المرجعية لأحدث الدراسات حول نشاط الترجمة في الوطن العربي وجدت بحث نورة الناصر (ترجمة الكتب إلى العربية في المملكة العربية السعودية ودورها في إثراء الإنتاج الفكري : دراسة ببيومترية) الصادر عام ١٩٩٨م . وهو دراسة شاملة عن حركة ترجمة الكتب في السعودية خلال الأعوام ١٣٥١-١٤١٣هـ، وقد بينت دراسة الناصر وجود عشوائية في عملية الترجمة من حيث التوازن الموضوعي؛ إلى جانب وجود مشكلات تنظيمية ومهنية عدة ، كما أشارت إلى مشكلة نقص البيانات البليوجرافية للكتب المترجمة ، مثل : العنوان الأصلي للكتاب المترجم، وبيانات النشر، مع الافتقار إلى الضبط البليوجرافي المنظم ، وقدمت نتائج وتوصيات كثيرة تهدف إلى تعزيز حركة الترجمة في السعودية. كما تضمن العمل حصراً بليوجرافياً موثقاً لأكثر من خمسمائة مطبوعة مترجمة رتب ترتيباً موضوعياً، وزودت بحثها بقائمة مراجع مفيدة دلّني على مقالة علي جواد الطاهر في مراجعته النقدية المنشورة في مجلة (عالم الكتب) بعنوان : "تسعة كتب مترجمة وملاحظات" حيث أشار عرضاً إلى بعض مشكلات الترجمة مما له صلة بهذا البحث، إذ يقول: "قد يترجم كتاب واحد مرة أو ثلاث مرات على غير علم مترجم.. وتجد مترجماً يرسم SHELLY بلامين شللي ومثل APOLLO (أبوللو) والرسم العربي على هذا الشكل خطأ، وصحيحه ما رسمه آخر بلام واحد (شلي) أو (أبلو) مع تشديد اللام.. وزاد

الفصل الأول

اللسان المصري (ومعه الشامى والحجازى) غلطاً آخر وهو رسم الحرف كما يلفظه هو فى عاميته وليس كما هو فى الفصحى، فيكتب "وذرنج : وزرنج، ووردزورث: ورزورس، وربما جرى العكس فجاء وردزورث: وردورث. ويرسم الـ (G) مختلفاً فى أقطار عربية مختلفة مثل جراهام الذى يرسم فى مصر والشام غراهام، وترسمه تونس قراهام، والجزائر فراهام. كما أشار على جواد إلى مشكلة ترجمة الاسم من لغة ثانية غير لغته الأصلية مثل ترجمة رولان بارتس أو بارت، على حين هو نفسه وعند قومه رولان بارت. ثم يدعو القارئ إلى تسجيل ملاحظاته مما يصطاده من هذه المفارقات فى رسم الأسماء لىخدم صناع المعجمات ودارسى التطور اللغوى!

ومن الدراسات التوثيقية المتخصصة والمفيدة فى هذا المجال كتاب هاشم فرحات (حركة الترجمة فى مصر : دراسة بليومترية للاتجاهات العددية والنوعية) صدر عام ١٩٩١م . وهذا الكتاب دراسة إحصائية وتحليلية مفصلة لاتجاهات حركة ترجمة الكتب فى مصر، وتضمن البحث معلومات عن تطور حركة الترجمة والتعريب مع حصر أبرز دور النشر المعنية بالترجمات وتسجيله الأدوات البليوجرافية التى تحصر الكتب المترجمة فى مصر ؛ إلا أنه لم يتضمن حصراً موثقاً للكتب المترجمة ، والذى أرجأه الباحث لعمل آخر مستقل ، على أن الباحث تطرق لظاهرة تعدد الترجمات للعمل الواحد ، وأشار " إلى تفشيها فى مصر لدرجة أن بعض الكتب تترجم إلى العربية أكثر من خمس مرات، مثل رواية (الأرض الطيبة) ترجمت مرة عام ١٩٦١م ، وأربع مرات عام ١٩٦٢م على أيدي مترجمين مختلفين، ومما يزيد فى فداحة هذه الظاهرة أنها تتم فى سنوات متقاربة" ويتعرض المؤلف لوجهتي النظر بين المؤيد والمعارض لتعدد الترجمات للعمل الواحد وهو يعد تكرار الترجمة من قبيل الإسراف فى التكاليف وجهداً ضائعاً لا طائل منه، خصوصاً

الفصل الأول

في الأعمال الأدبية، أما الترجمة العلمية فلا خلاف على معارضة تكرار ترجمة الكتب العلمية، ومع هذا لم يحصر الباحث الترجمات المتعددة . كما تناول الباحث الاختلاف في ترجمة أسماء الأعلام، مثل: هوجو أو هيجو وشارلي أو تشارلس و Manuel Kant تُترجم كانط، كانت، كنت) وكذلك Emile Ludwig إميل لودفيج، تكتب إميل لودفيج، لودفيج) و Thomson طومسون، أو تومبسون) كما يمثل فرحات لأخطاء المترجمين في النطق الصحيح لاسم العلم في موطنه الأصلي وخاصة في حالة وجود حروف صامتة في الاسم، كاسم T.E.Hulme فيكتب هولم، بينما الصحيح هو هيوم أو هوم و Faulkner تكتب فولكنر والصحيح فوكنر، واسم Burke الذي يكتب بورك وصحيحه بيك، و Lamb الذي يكتب لامب وصحته لام، ثم أشار الباحث إلى قواعد كتابة الأسماء الأجنبية بالحروف العربية التي اقترحتها لجنة اللهجات بمجمع اللغة العربية ونشرت عام ١٩٦٤م في مجلة المجمع المُشار إليها في هذا البحث^(١) .

أما محمد عبدالغني حسن في كتابه المبكر (فن الترجمة في الأدب العربي، القاهرة : الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ١٩٦٦م) فهو من أوائل من تناول مشكلة الترجمات المُتعددة وكتابة الأسماء الأجنبية بالحروف العربية مع استناده إلى أعمال مجمع اللغة العربية، كما ناقش في فصل مستقل تعدد الترجمات واستعرض تاريخها في الأدب العربي، حيث قال : " ومن الآثار الشعرية الرائعة التي تعاورها المترجمون العرب بين الترجمة الشعرية والنثرية (رباعيات الخيام) حيث ترجمها أولاً وديع البستاني، ثم محمد السباعي من الإنجليزية، ثم ترجمها الشاعر العراقي السيد محمد الهاشمي

(١) فرحات ، هاشم ، ص ١٥٠ .

الفصل الأول

شعراً ، وكذلك فعل الشاعر جميل صدقي الزهاوي وأحمد رامي اللذان ترجمها عن الفارسية، ثم جاء الشاعر العراقي عبدالحق فاضل وترجمها عن الفارسية، وممن شارك في ترجمة الرباعيات أحمد زكي أبو شادي والشاعر أحمد الصافي النجفي، ثم ترجمها نثراً الأديب العراقي أحمد حامد الصراف وكذلك توفيق مفرج اللبناني. وكذلك قصيدة البحيرة للشاعر الفرنسي لامارتين، وقد تعاورها المترجمون بالشعر حيناً والنثر حيناً، ومنهم أحمد حسن الزيات، وعلي محمود طه، ونقولا فياض، وإبراهيم ناجي. وإلياذة هوميروس ترجمها سليمان البستاني أوائل القرن العشرين ثم دريني خشبة ثم عنبرة سلام الخالدي. وظهرت الكوميديا الإلهية لدانتى خلال الأعوام ١٩٣٠-١٩٣٣م مترجمة بعنوان (الممالك الإلهية) ترجمة عبود أبي راشد في طرابلس الغرب ثم صدرت عام ١٩٣٨م في القدس ترجمة أمين أبي شعر ثم صدرت مترجمة كاملة لحسن عثمان في القاهرة عام ١٩٥٩ م" (١) .

وبالإضافة إلى ما ذكره محمد عبد الغني حسن ؛ فقد ظهرت (الإلياذة) في ترجمتين أخريين، إحداهما من ترجمة أمين سلامة ونشرها حلمي مراد في القاهرة عام ١٩٥٨م، والأخرى من ترجمة عبد الله أنطوان ونشرتها دار الأنوار في دمشق عام ١٩٩٣م . كما صدرت (الكوميديا الإلهية) لدانتى أليجيرى في ترجمتين مزدوجتين نشرتا عام ٢٠٠٢م ، إحداهما من ترجمة كاظم جهاد ونشرتها المؤسسة العربية للدراسات والنشر في بيروت ، والأخرى من ترجمة حنا عبود ونشرتها دار ورد في دمشق .

ومحمد عبدالغني حسن من المؤيدين لتكرار ترجمة الأعمال الأدبية الخالدة، فهو يقول: " إن من أسباب تعدد الترجمات أن اللغة في المجتمعات الحية تتطور تطوراً

(١) حسن ، محمد عبدالغني ، ص ١٥١ ، ٢١١ ، ٢٢٩ .

الفصل الأول

مستمراً، ومتابعة التطور تستدعي القيام بترجمات جديدة . من هنا نرحب كل الترحيب في لغتنا العربية المتطلعة الطموح بهذه الظاهرة النشيطة في الترجمات المتعددة (١)

ثم ينقل وجهة الرأي المخالف " والذي يرى الاقتصار على ترجمة عربية واحدة جيدة رصينة لأننا لسنا في زمن يسمح بتكرار أنفسنا وجهودنا ، بل يعوزنا أن نستغل الوقت والجهد في أعمال متجددة " (٢) .

كما تناول محمد عبدالغني حسن مسألة تعريب الأعلام الأجنبية وكتابتها بحروف عربية، فذكر الكثير من الأمثلة للأسماء القديمة والحديثة التي عربت بصيغ مختلفة منذ بداية عصر الترجمة والنقل من كتب الإغريق والرومان والفرس، وذكر حالات متعددة لترجمة الحروف اللاتينية ومقابلتها العربية مع تركيزه على الأمثلة التي تحير القارئ العربي وتبليبل ذهنه من الأسماء القديمة ، وانتهى باستعراض قواعد كتابة الأعلام الأجنبية التي أقرها مجمع اللغة العربية في القاهرة سنة ١٩٦٤م، متمنياً أن تساهم في توحيد طرق تعريب أسماء الأعلام والكلمات الأجنبية بالحروف العربية .

ومن الأعمال الأدبية التي تحسن الإشارة إليها في هذا السياق كتاب (الترجمات العربية لرباعيات الخيام : دراسة نقدية) تأليف الدكتور يوسف حسين بكار ونشر جامعة قطر في الدوحة عام ١٩٨٨م . فقد وثق المؤلف أكثر من خمسين ترجمة عربية لرباعيات الخيام مما ترجم شعراً أو نثراً ، سواء كانت أصولها فارسية أو من لغات

(١) حسن ، محمد عبدالغني ، ص ١٥١ ، ٢١١ ، ٢٢٩ .

(٢) المرجع السابق نفسه .

أخرى ، مع دراستها دراسة أدبية ونقدية والتعريف بالمتترجمين.

وتناول الناقد جابر عصفور في مقالة مركزة عن الترجمات المزدوجة ، فأرجع ذلك إلى الفوضى الاصطلاحية وعدم الأمانة وغياب الدقة، ولكنه يجد لتكرار الترجمة مبرراً حين يلاحظ المترجم اللاحق أن المترجم السابق قد أساء كثيراً إلى النص الأصلي الذي ترجمه، وأن ترجمته تخلو من الدقة والأمانة، أو أنها حذفت قليلاً أو كثيراً من النص الأصلي ، فيقرر المترجم اللاحق إعادة الترجمة ليخرج نصاً أكثر دقة أو أكثر اكتمالاً أو أكثر اتصالاً مباشراً بالأصل، ثم يمثل بذلك بالترجمة التي صدرت في العراق لكتاب سوزان برنار عن " قصيدة النثر " والترجمة التي صدرت في مجلدين للكتاب نفسه بالقاهرة بعد ذلك بسنوات . كما يقارن بين ترجمة كتاب " Mythologies " لرولان بارت الذي ترجمه سيد عبدالخالق بعنوان "أساطير " وصدر عن الهيئة العامة لقصور الثقافة في القاهرة ضمن سلسلة آفاق الترجمة عام ١٩٩٥م، ونقدها جابر عصفور بأنها لا تخلو من الحذف وعدم الدقة ، بينما عد الترجمة الكاملة للكتاب نفسه هي التي قام بها الدكتور قاسم المقداد ونشرها مركز الإنماء الحضاري في حلب بسوريا سنة ١٩٦٩م (١).

وتتكرر الشكوى من مشكلة الترجمة المتعددة في الكثير من المطبوعات المتخصصة والعامة التي تتناول الترجمة والتعريب في الوطن العربي .

وتحت عنوان "فوضى الترجمة" يثير الكاتب محمد الصاوي مجموعة من الأسئلة حول جدوى تعدد الترجمات مُعدداً بعض العناوين التي ظهرت في ترجمات مُتكررة، مثل : (بنية الثورات العلمية) تأليف توماس كن ، وترجمة علي نعمة ، ونشرته دار الحداثة في بيروت عام ١٩٨٦م، وسبق أن ترجمه ماهر عبدالقادر محمد بعنوان (تراكيب الثورات

(١) عصفور، جابر / أمانة الترجمة، ص ١٠٩ .

الفصل الأول

العلمية) ، ونشرته دار المعرفة الجامعية في الإسكندرية . كما أشار إلى ترجمة رواية الأديب الإيراني جلال آل أحمد (نون والقلم) التي صدرت في ترجمتين ، إحداها نشرها المجلس الأعلى للثقافة بمصر ، والأخرى نشرها المجلس الوطني للثقافة في الكويت . وكذلك ترجمة كتاب (مدارس اللسانيات : التسابق والتطوير) تأليف جفري سامسون ، ترجمة زياد كبة ، ونشرته جامعة الملك سعود في الرياض سنة ١٩٩٧م ، وكان الكتاب قد صدر من ترجمة أحمد نعيم الكراعي عن المؤسسة الجامعية للدراسات في بيروت عام ١٩٩٣م. وفي آخر مقاله يتساءل الصاوي لماذا ينشغل بترجمة الكتاب الواحد أكثر من مترجم ، وأكثر من ناشر ، وفي وقت واحد ؟ ويقترح على اتحاد الناشرين العرب إيجاد صفحة على الإنترنت للإعلان عن مشروعات الترجمة^(١).

وفي تصريح أدلى به الكاتب محمد عناني طالب جامعة الدول العربية بممارسة دورها في تنسيق حركة الترجمة في الوطن العربي التي، كما قال، تتسم بفوضى بالغة، وقال عناني مُترجم (الفردوس المفقود لجون ملتون) الذي أصدره المجلس الأعلى للثقافة عام ٢٠٠٢م قال : " يزدحم معرض القاهرة الدولي للكتاب بعدد من الترجمات لنفس العمل الأدبي أو النقدي من بينها مسرحيات شكسبير بطبعات وأحجام مُختلفة لمُترجمين مجهولين لا يميز القارئ من بينهم إلا الترجمة المصرية لعبدالقادر القط ومحمد عناني وترجمة الروائي الفلسطيني الراحل جبرا إبراهيم جبرا، كما توجد أكثر من ترجمة لأعمال جبران خليل جبران ". ثم يمثل لبعض الترجمات المتزامنة في وقت قصير مثل صدور ترجمتين للجزء الأول من السيرة الذاتية للكاتب الكولمبي جابريل

(١) الصاوي ، محمد / "فوضى الترجمة" أخبار الأدب . جريدة أخبار اليوم . ع ٤٨٩ (الأحد، ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٢م).

الفصل الأول

جارتيا ماركيز إحداهما سورية والأخرى مصرية وصدورها بعد أقل من ثلاثة أشهر على صدور الكتاب في كولومبيا في أكتوبر ٢٠٠٢م، كما أشار إلى صدور ثلاث ترجمات لكتاب (الخديعة المرعبة) للكاتب الفرنسي تيري ميسان؛ اثنتان في القاهرة وواحدة في بيروت^(١) .

واستفاد الباحث من مطالعة عدد من الكتب حول نشاط الترجمة والتعريب في بعض البلاد العربية مثل كتاب (حركة الترجمة في تونس لمحمد مواعدة ١٩٨٦م) وكتاب (واقع الترجمة في الوطن العربي ١٩٨٧م) الذي أصدرته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

أما بحث الروابط بين التوثيق ومشكلات الترجمة والتعريب ، فلم أجد دراسة متخصصة حول الموضوع باللغة العربية ، وقد سبق للباحث في كتابه (استرجاع المعلومات في اللغة العربية ١٤١٥هـ) أن أشار إلى المشكلات البارزة في استخدام المصطلحات الأجنبية المنطوقة بالحروف العربية ، مثل اختلاف إملاء الكلمات وتهجئتها، بما في ذلك اختلاف النطق بين البلاد العربية وفي استخدام حروف العلة واختلاف النقحرة لبعض الحروف مثل (ج + غ) ، (ت + ط) ونحو ذلك.

ويمراجعة أدبيات الموضوع في المصادر المنشورة باللغة الإنجليزية حول مداخل الأسماء متعددة اللغات، بما فيها اللغة العربية، عثر الباحث على مصادر كثيرة ليس لها صلة مباشرة بمعالجة مشكلات صياغة الأسماء اللاتينية المعربة ، وأغلب المصادر التي راجعها تدور حول دراسة نظم الربط الاستنادي، والإحالات التوجيهية بين المداخل متعددة اللغات بالاعتماد على قواعد الفهرسة المعروفة ، وتضمنت الدراسات المنشورة

(١) عناني ، محمد . ص ٤٥ .

الفصل الأول

استعراض تجارب محلية وطرح حلول للربط بين لغات متعددة مثل الإنجليزية والفرنسية، لأنه من اليسير جداً إنشاء قائمة استناد متعددة اللغات في النظم الآلية التي تعتمد على الحروف اللاتينية، خصوصاً إذا كانت تحوي نقاط وصول موضوعية أو مداخل اسمية متماثلة باللغتين الإنجليزية والفرنسية، كما في تجربة مكتبة كندا الوطنية التي عرضتها فرجينيا بالانس " Virginia Balance" (١).

أما الدراسة المتخصصة التي لها صلة مباشرة ببعض أهداف البحث والحلول التوثيقية ؛ فهي مقالة رودريك فاسي " Roderic Vassie " ، الذي استعرض تجربة مكتبة زايد المركزية في جامعة الإمارات العربية في تحسين سبل الوصول إلى الفهارس متعددة اللغات، وبعد استعراض البدائل المطروحة لمعالجة مقتنيات المكتبة باللغة العربية واللغات اللاتينية، ومنها خيار الاحتفاظ بمداخل منفصلة للأعمال متعددة اللغات للمؤلف الواحد أو رومنة المداخل العربية ، أكد الباحث أن هذين الخيارين غير ملائمين، فالأول يعيق فاعلية وصول المستفيدين لمصادر المكتبة، أما البديل الثاني فهو مرفوض في البيئة العربية ، كما أن تعريب جميع المداخل المتعددة مستحيل، ولهذا فإن الحل هو استخدام مدخل واحد متعدد اللغات. فيظهر الاسم الأجنبي بالحروف العربية مع ما يوازيه بالحروف الإنجليزية ، مع الأخذ بمبدأ استخدام اللغة الغالبة على أكثر أعمال المؤلف الفكرية، وعمل إحالة " انظر " من صيغ الاسم غير المستخدمة بأي لغة كانت . وقد استند المؤلف في مناقشته إلى قواعد الفهرسة الإنجلو أمريكية – الطبعة الثانية (١) .

(١) Balance, Virginia, P.219-234.

(١) Vassie. Roderic, P. 420-428.